الحال المنقلبة عن الصفة بين المسوغ والدلالة: دراسة تحليلية نقدية

The adverbial transforming from an the adjective between justification and meaning: an analytical and critical study

إعداد الدكتور

صديق محمود صديق النجولي

أستاذ مساعد بقسم النحو والصرف والعروض –

كلية دار العلوم - جامعة الفيوم

Prepared by Dr

Seddek Mahmoud Seddek Al-Najouli

Assistant Professor in the Department of Grammar, Morphology and Prosody -Faculty of Dar Al Uloom - Fayoum University

الملخص:

يسعى هذا البحث إلى مناقشة قضية قلب الصفة حالًا حين تتقدَّم على موصوفها النكرة؛ فرارًا من قبح تقدُّم الصفة على الموصوف، ولئلا تلتبس الحال بالصفة. وهنا يُلاحظ أن هذا التحول الوظيفي قام في الأساس على الجانب الشَّكلي – الإعرب– دون مراعاة اختلاف الغرض الدلالي والاتصالي لوظيفتي الحال والصفة، كما لا يمكن أخذ هذا الحكم على إطلاقه لعدم اطِّراده في المسموع وعدم إجماع النحاة عليه، فضلًا عن أن شواهد هذه القضية ليست نصًّا في الاستدلال عليه؛ لاحتمالها تأويلات أخرى، والدليل إذا دخله الاحتمال سقط به الاستدلال. ومن ثم اقتضت المعالجة أن يأتي البحث في مقدمة ومبحثين وخاتمة؛ أما المقدمة فتناولت فيها أهمية الموضوع، ومنهج البحث، وخطته. وأما المبحثان فخُصِّص أحدهما لتتبع دواعي قلب الصفة حالًا، وشواهده في كتب النحو واللغة، وتضمَّن الآخر بيانًا بإيجابيات وسلبيات هذا التحول الوظيفي. ثم جاءت الخاتمة؛ لتبرز أهم النتائج التي تمَّ التوصل إليها.

الكلمات المفتاحية:

الحال، الصفة، التحول، المسوِّغ، الدلالة.

Abstract:

This research seeks to discuss the issue of converting an adjective into adverb when it precedes an indefinite noun, to avoid the ugliness of the adjective that precedes the noun, and so that the adverb is not confused with the adjective. Here it is noted that this functional conversion depends primarily on the formal aspect - parsing - without

taking into account the difference in the semantic and communicative purpose of the functions of the adverb and the adjective. Also, this ruling cannot be decided upon definitively because it is not fixed in the heard and is not agreed upon by grammarians, in addition to the fact that the evidence on this issue is not a text in its legitimacy; because it is subject to other interpretations, and if the evidence is subject to possibility, the inference falls with it. Therefore, the attempt required that the research come in an introduction, two chapters, and a conclusion. As for the introduction, it addressed the importance of the topic, the research methodology, and its plan. As for the two chapters, I devoted one of them to tracing the reasons for converting the adjective into adverb, and its evidence in grammar and language books, and the other included a statement of the positives and negatives of this functional conversion, then the conclusion came to shed light on the most important results I reached.

Keywords: adverb, adjective, transformation, justification, significance.

مقدمة:

الحمد لله ربِّ العالمين، حمد الشاكرين الموحدين، والصلاة والسلام على خاتم المرسلين سيدنا محمد الصادق الأمين، وعلى آله وأصحابه أجمعين، وبعد:

فالبحث في اللغة هو بحث في قدرتها التواصلية، ودورها الفعَّال في سنِّ معايير القبول لتراكيب الحدث اللساني؛ ولذلك قال القاضي عبد الجبار ت٤١٥ه: " لا يحسن استعمال العبارة المفيدة إلا على الوجه الذي وُضعت له في سائر ما تنقسم إليه من الكلام، وإلا كان المتكلم عابثًا أو في حكم العابث. ولذلك لا يحسن اتباع أهل اللغة في مواضعاتهم إلا بعد العلم بمقاصدهم فيما وضعوه من اللغة"(١).

لا شك أن التقعيد النحوي قام في الأساس على أن اللغة سبيل التخاطب والإفهام والتعبير عن مقاصد المتكلمين(٢). وقد استهدف علماؤنا بهذه القوانين المستنبطة من استقراء أساليب العرب الخلص الحفاظ على اللغة وصيانتها من الغموض والتلبيس. يقول د. المسدي: "وليس من مرجع في ذلك إلا النحو، فهو المقياس الضابط لسلامة البناء من حيث هو الضامن لبلوغ المعنى"(٣)؛ إذ إن الوظائف النحوية ما هي إلا معان سياقية تتشح بها عناصر التركيب في نسق محكوم بجملة من القوانين التي تنظم عملية الالتحام بين أجزاء اللغة؛ بغية صياغة تراكيب تتسق مع دلالات الخطاب ومطالب الاستعمال.

وبعبارة أخرى: النحو هو محصن للدلالة، وبغيابه تفسد بنية الكلام، وتختل وظيفته الإبلاغية(٤). فقد ارتبط مصطلح النحو وما يرادفه من مصطلحات- كالإعراب والعربية- بالإبانة، والإفصاح عن مقصود المتكلم، والتفريق بين المعاني المتكافئة(٥).

وهنا يمكن القول إن عملية التقعيد النحوي قامت على مرتكزين- وُضعت على ضوئهما معايير الرفض والقبول للتراكيب النحوية- أولهما: مرتكز البنية (القالب النحوي)، والآخر: مرتكز القدرة الإبلاغية في الحدث اللساني. وقد نبَّه سيبويه ت١٨٠ه إلى أهمية هذين المرتكزين في الحكم على الكلام وتوجيهه؛ إذ عقد بابا

أسماه: "باب الاستقامة من الكلام والإحالة"، قال فيه: " فمنه مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب. فأما المستقيم الحسن فقولك: أتيتُك أمسِ وسآتيك غدًا، وسآتيك أمس. وأما المستقيم الكذب فقولك: حملتُ الجبل، وشربت ماء البحر، ونحوه. وأما المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ في غير موضعه، نحو قولك: قد زيدًا رأيت، وكي زيدًا يأتيك، وأشباه هذا. وأما المحال الكذب فأن تقول: سوف أشرب ماء البحر أمس"(٦).

يُفهم من كلام سيبويه بهذه الثنائية- المستقيم والمحال- أن الوظيفة الأساسية لقوانين النحو هي الوفاء بمطالب الوظيفة التواصلية، بدليل استبعاده لتراكيب صحيحة من الناحية الشكلية مناقضة للواقع اللغوي. وهذا بدوره يعني أنه لا يجوز للمتكلم الإخلال بنظام تأليف الجملة، وإخراج الكلام عن وضعه مادام أنه يؤدي إلى غموض المعنى وتعميته(٧)، "ومن أراد ذلك فهو ملغز تارك لكلام الناس الذي يَسبق إلى أفئدتهم"(٨)، أما إذا كان مما لا يشكل معناه فجائز(٩).

ولما كانت الوظيفة التواصلية تمثل القاعدة التي يتشارك فيها المتكلم والمخاطب، فقد منح ذلك للمتكلم سعة في نظم كلامه؛ وثوقًا منه في فهم المخاطب وإدراك مراده. قال الجاحظ ت٢٥٥ه: "وللعرب إقدام على الكلام، ثقة بفهم أصحابهم عنهم"(١٠). وما دام الأمر كذلك فإن العقد اللغوي هو الآخر يتمتع بمرونة تجعله قادرًا على مسايرة أغراض المتكلم ومواكبة التغيرات الدلالية والفكرية؛ حفاظًا على الطاقة الإبلاغية في الحدث اللساني(١١).

وكان المحصول عمدُ المتكلم إلى أنساق أدائية، تستوعب حيوية اللغة وتطورها عبر الزمن، بواسطة أساليب عديدة؛ أهمها التقديم والتأخير. قال سيبويه: " كأنهم إنَّما يقدِّمون الذي بيانه أهم لهم، وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعًا يُهِمّانهم ويَعْنيانهم"(١٢). وقال عبد القاهر ت٤٧١ه: " وأما نظم الكلم فليس الأمر فيه كذلك؛ لأنك تقتفي في نظمها آثار المعاني، وترتبها على حسب ترتيب المعاني في

النفس، وليس هو النظم الذي معناه ضم الشيء إلى الشيء كيف جاء واتفق، مما يوجب اعتبار الأجزاء بعضها مع بعض، حتى يكون لوضع كل حيث وضع، علة تقتضي كونه هناك، وحتى لو وضع في مكان غيره لم يصلح"[١٣].

بيد أن هذه المرونة في التقديم والتأخير لم تكن لجميع الوظائف النحوية، فقد وضع النحويون قيودًا على رتب بعضها، تحت ما يسمى الوظائف ذات الرتب المحفوظة[١٤]، وهي الوظائف النحوية الكائنة على هيئة تركيبية محددة، لا تقبل التغيير؛ لئلا تتحول إلى وظائف نحوية أخرى[١٥]؛ منها: الصفة، فلا يجوز تقديمها على الموصوف[١٦]؛ لأنها إذا تقدمت وهي معرفة أعربت بحسب موقعها في الجملة، وما كان موصوفًا يُعرب بدلًا، ، نحو قوله تعالى: {إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ، اللَّهِ}[إبراهيم: ١-٢] في قراءة الجر[١٧]، أما إذا كانت الصفة نكرة، وتقدمت على ما كان موصوفًا، انقلبت حالًا[١٨]، نحو: في بيتنا سعيدًا رجل.

وهذه القضية الأخيرة – الحال المنقلبة عن الصفة- هي موضوع هذا البحث، حيث لوحظ أن معالجة هذه الظاهرة – تقدُّم الصفة على الموصوف- على الرغم من ثبوت القرائن الدالة على وضوح المعنى وأمن اللبس- وهما الغاية القصوى للاستعمال اللغوي- أخذت منحى شكليًّا بعيدًا عن مطالب الدلالة، حيث غُلِّب فيها جانب الصنعة النحوية على جانب المعنى، فلم يُراع اختلاف دلالات البعد الوظيفي لكل من الحال والصفة.

ومن ثم حاول هذا البحث – مستعينا بالمنهج الوصفي وأدوات التحليل اللغوي- تناول دواعي هذا التحول الوظيفي بالتحليل والنقد. وقد اقتضى هذا التناول أن يأتي البحث في مبحثين تسبقهما مقدمة، وتعقبهما خاتمة، وذلك على النحو الآتي:

المقدمة: تحدثت فيها عن أهمية الموضوع، ومنهج البحث، وخطته.

المبحث الأول: الحال المنقلبة عن الصفة: الدواعي والأدلة.

المبحث الثاني: الحال المنقلبة عن الصفة: دراسة نقدية.

الخاتمة: حاولت فيها إلقاء الضوء على أهم النتائج التي تم التوصل إليها.

والله ولي التوفيق.

المبحث الأول
الحال المنقلبة عن الصفة: الدواعي والأدلة
(١) دواعي التحوُّل الوظيفي:

أوجب النحاة في الصفة أن تكون بعد الموصوف[١٩]، واعتلوا لذلك بأمور، أحدها: أنها تابعة للموصوف في أحواله؛ فهي فرع عليه في الوجود والإعراب، والتابع حقه أن يأتي بعد المتبوع[٢٠].

وثانيها: أن الصفة خبر في الحقيقة، فيجوز لمن قال: جاءني زيد الفاضل، أن يُقال له: كذبتَ فيما قلتَه أو وصفتَه، كما جاز ذلك في الخبر[٢١]. ووجه الشبه بين الخبر والصفة أن كلًّا منهما محل للفائدة، والأصل فيه أن يتأخر عن معتمد الفائدة (المبتدأ والموصوف)[٢٢]، إلا أن تقديم الخبر أخفُّ من تقديم التوابع؛ لأن التوابع تتمة للاسم المتبوع، بخلاف الخبر فليس من تمام المبتدأ، وإنما من تمام الكلام الذي فيه المبتدأ. ودليل ذلك أن الصفة مع الموصوف لا تشكل كلامًا كما هو الحال في الخبر مع المبتدأ، وهذا إن دل فإنما يدلُّ على أن الصفة، بوصفها جزءًا من الاسم الموصوف، لا تتقدم عليه[٢٣].

وثالثها: أن الصفة تتمة للموصوف، وزيادة في تجليته، والأصل في الزيادة ألَّا تفوق المزيد عليه. ومن ثم، فوجه الكلام البدء بالموصوف؛ لأنه الأعرف، وإلا أُتبِع ما يزيده وضوحًا وبيانًا[٢٤].

وللأسباب السابقة ضعَّف النحاة تقديم الصفة على الموصوف[٢٥]، وجعله ابن جني قبيحًا[٢٦]، وقصَّره ابن عصفور على المسموع، وذكر أنه قليل[٢٧].

ومن ثم، أوجب النحاة في الصفة المتقدمة على موصوفها النكرة[٢٨] النصب على الحالية؛ لامتناع بقائها صفة مع التقدم[٢٩]، قال سيبويه: "هذا باب ما ينتصب؛ لأنه قبيح أن يُوصف بما بعده، ويُبنى على ما قبله، وذلك قولك: هذا قائمًا رجل، وفيها قائمًا رجل، لما لم يجز أن توصف الصفة بالاسم، وقبح أن تقول: فيها

قائم، فتضعَ الصفة موضع الاسم، كما قبح مررت بقائم وأتاني قائم، جعلت القائم حالًا، وكان المبني على الكلام الأول ما بعده. ولو حسن أن تقول: فيها قائم لجاز فيها قائم رجل، لا على الصفة، ولكنه كأنه لما قال: فيها قائم، قيل له: من هو؟ وما هو؟ فقال: رجل أو عبد الله، وقد يجوز على ضعفه. وحُمل هذا النصب على جواز فيها رجل قائما، وصار حين أُخِّر وجه الكلام، فرارًا من القبح"[٣٠].

وجاء في الكليات: "كل صفة نكرة قُدِّمت على الموصوف انقلبت حالًا؛ لاستحالة كونها صفة تابعة مع تقدمها؛ فجُعلت حالًا، ففارقها لفظ الصفة لا معناها؛ لأن الحال صفة في المعنى"[٣١].

ومسوغ هذا التحول الوظيفي أن المتكلم حين يعرض له تقديم الصفة لغرض ما يكون بين أن يقدِّم الصفة على الموصوف، وهذا ممتنع، فلا يُقال: فيها قائم رجل؛ لأنها تجري مجرى الصلة في الإيضاح، والصلة لا يجوز تقديمها على الموصول، وبين أن ينصبها على الحالية من ذي الحال النكرة، فيقال: فيها قائما رجل؛ لأنه مع قلته جائز؛ فرارًا من قبح تقديم الصفة على الموصوف إلى قبح أخف منه وهو مجيء الحال من النكرة. ومن ثم " عدل إلى الحال، وحمل النصب على جواز "جاء رجل ضاحكا"، وصار، حين قدم، وجه الكلام، ويسميه النحويون أحسن القبيحين، وذلك أن الحال من النكرة قبيح، وتقديم الصفة على الموصوف أقبح"[٣٢].

ومفاد ذلك أن النحويين بناء على هذا التحول الوظيفي أجازوا حكما آخر لم يكن مقبولا من قبل؛ وهو انتصاب الحال من النكرة المحضة، فصار ما كان ضعيفا لا يجوز غيره[٣٣]، فرارًا من قبح تقديم الصفة على الموصوف. قال ابن الخشاب ت٥٦٧ه: " وعلة انتصاب هذه الحال عن النكرة المحضة التي لم تقرب من المعرفة بصفة ما، أن الوصف لا يتقدم على الموصوف؛ فإذا قُدم ما يجوز أن يكون

وصفًا للنكرة لو أخر بطل أن يكون وصفًا، فإذا بطل أن يكون وصفًا أخرج مخرج الحال؛ لقرب الحال من الصفة، وجواز التقديم فيها"[٣٤].

وبعبارة أخرى: أصبح مسوغ الفرار من تقديم الصفة على الموصوف مسوغا آخر لمجيء الحال من ذي الحال النكرة؛ وهو وجوب تقدم الحال عليه. وعلة ذلك أن للحال شبها بالخبر، ولصاحبها شبها بالمبتدأ، ومن ثم لا يكون ذو الحال نكرة إلا بمسوغ(*) يقربه من المعرفة،كما هو الشأن في المبتدأ، لا يكون نكرة إلا بمسوغ[٣٥]. قال الأزهري ت٩٠٥ه: "أصل صاحب الحال التعريف؛ لأنه محكوم عليه بالحال، وحق المحكوم عليه أن يكون معرفة؛ لأن الحكم على مجهول لا يفيد غالبًا، ويقع صاحب الحال نكرة بمسوغ يقربه من المعرفة، كأن يتقدم عليه الحال، نحو: "في الدار جالسًا رجل"، فـ"جالسًا": حال من "رجل"، وسوغ مجيء الحال من النكرة تقدم الحال على صاحبها"[٣٦].

وترتَّب على ذلك أن الحال في هذا النوع من التراكيب واجبة التقديم على صاحبها النكرة؛ لسببين؛ أحدهما: أن في تقديم الحال دفعًا لالتباس الحال بالصفة[٣٧]. والآخر: أن "تنكير ذي الحال قبيح، إلا إذا قُدمت عليه"[٣٨]. قال ابن الحاجب ت٦٤٦ه: " ليس بلازم أن يكون ذو الحال معرفة إلا في الحال التي لا يجب تقديمها؛ لأن ذا الحال قد يكون نكرة وتكون الحال واجبًا تقديمها"[٣٩]. وقال الأشموني ت٩٠٠ه: " ولم ينكَّر غالبا ذو الحال؛ لأنه كالمبتدأ في المعنى؛ فحقه أن يكون معرفة إن لم يتأخر عن الحال، فإن تأخر كان ذلك مسوغا لمجيئه نكرة، نحو: "فيها قائمًا رجل"[٤٠].

(٢) أدلة المسألة:

من أدلة قلب الصفة المقدمة على موصوفها النكرة حالًا، ما أنشده سيبويه لذي الرمة[٤١]:

وتحت العَوالي والقَنا مُستَظِلَّةً ظِباءٌ أعارتها العيونَ الجآذرُ

وقول النابغة الذبياني[٤٢]:

كأنَّهُ خَارِجا من جَنْبِ صَفْحَتِهِ سَفُّودُ شَرْبٍ نَسُوهُ عِنْدَ مُفْتَأَدِ

وقول ربيعة بن الكَوْدَن الهذلي[٤٣]:

ومنها وأصحابي بِرَيعَانَ مَوْهِنًا تلألُؤُ برقٍ في سنًا متألِّقِ

وقول الشاعر[٤٤]:

لميَّة موحشًا طللُ يلُوحُ كأنَّه خِلَلُ

وقوله[٤٥]:

وما لام نفسي مِثلَها لي لائمٌ ولا سدَّ فقري مثلُ ما ملكت يَدي

وقوله[٤٦]:

وبالجسم مني بيِّنًا لو علمتِهِ شُحوبٌ وإن تَستَشهِدِي العينَ تشهدِ

ومنه قولُ الشاعر[٤٧]:

فهَلاَّ أَعَدُّوني لِمثْلي، تَفَاقَدُوا وَفِي الأَرْضِ مَبْثُوثاً شُجاعٌ وعَقْرَبُ

وجعل بعض النحاة من شواهد هذه المسألة قول الفرزدق[٤٨]:

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريش وإذ ما مثلَهُم بشرُ

فالأحوال في هذه الشواهد: (مستظلة، خارجا، موهنا، موحشا، مثلها، بيِّنًا، مبثوثا) واجبة التقديم على أصحابها:(ظباء، سفُّود شرب، تلألؤُ برق، طلل، لائم، شحوب، شجاع)؛ لأنها في الأصل صفات قُدِّمت على موصوفاتها النكرة،

فاستحالت أحوالا؛ تخلصا من قبح تقديم الصفة على الموصوف؛ للدواعي التي ذُكرت في بداية هذا المبحث. وكان التقدير قبل قلبها حالًا:

- وتحت العوالي والقنا ظباءٌ مستظلةٌ.
- كأنه سفُّودُ شرب خارجٌ من جنب صفحته.
- ومنها تلألؤُ برقٍ موهنٌ في سنا متألق وأصحابي بريعانَ.
- لميةَ طللٌ موحشٌ.
- وما لام نفسي لائمٌ مثلُها لي.
- وبالجسم مني شحوبٌ بيِّنٌ.
- وفي الأرض شجاعٌ مبثوثٌ وعقربُ.
- وإذ ما في الدنيا بشرٌ مثلُهم.

ووظَّف المعري ت٤٤٩ه هذا المسوغ في شرحه قول المتنبي[٤٩]:

تقولين ما في الناس مثلَكَ عاشقٌ جِدِي مثلَ مَنْ أحبَبتُه تَجِدِي مِثلِي

بقوله: "نصب مثلك لأنها نكرة، والتقدير: ما في الناس عاشقٌ مثلُك، فلما قدمت مثلك على عاشق، وهي وصف له، نصبت على الحال"[٥٠].

وقد اكتفيتُ بهذه الشواهد المشهورة والمتداولة في كتب النحو وتوجيهها في الهامش؛ لئلا يطول البحث. فضلًا عن أن الغرض ليس استقصاء شواهد هذه المسألة وإنما الوقوف على أنها ليست نصًّا في هذا الحكم، كما سيأتي بيانه في المبحث الآتي.

المبحث الثاني
الحال المنقلبة عن الصفة، دراسة نقدية

الناظر في دواعي هذا التحول الوظيفي- وبخاصة إذا كان النحويون قد ذهبوا إلى أن الحال صفة في الأصل[٥١]- يجد أنها ليست مطلقة، وشواهدها محتملة، فضلًا عن أن التناول لهذه القضية قام على اعتبارات شكلية تتعارض مع إشاراتهم إلى اختلاف القيمة الدلالية والإبلاغية لكل من الحال والصفة. وزيادة على ذلك أن علة منعهم لتقديم الصفة على موصوفها مع الاحتفاظ بوظيفتها لم تُحذر في قضايا أخرى، كما سيأتي بيانه في الملحوظات الست الآتية:

الملحوظة الأولى: أن هذا التحول الوظيفي ليس مطلقًا، وذلك من عدة وجوه:

(١) أن الموصوف النكرة قد يُعامل معاملة الموصوف المعرفة، فتعرب الصفة على حسب العوامل، وأما الموصوف المتأخر فيعرب بدلًا منها أو عطف بيان. قال أبو حيان ت٧٤٥ه: " ويجوز: فيها قائم رجل على البدل. وحكى الفراء: "هذه خراسانية جارية" بنصب خراسانية على الحال المتقدمة، وبرفعها على طريق البيان، يعني بدل جارية منها"[٥٢].

ولذلك ذهب الصبان ت١٢٠٦ه إلى نسبيَّة هذا التحول بقوله: " قال البعض: إذا كان المنعوت نكرة فينصب نعته المتقدم عليه حالًا. وأنت خبير بأن هذا ليس على إطلاقه فإن من المنعوت النكرة ما هو كالمنعوت المعرفة في إعراب نعته بحسب العوامل وإعرابه هو بدلًا أو عطف بيان نحو: مررت بقائم رجل، وقصدت بلد كريم رجل، ثم رأيت في الدماميني ما يؤيده حيث ذكر أن نصب نعت النكرة المتقدم عليها حالًا غالب لا واجب على الأصح"[٥٣].

(٢) ومما يؤكد عدم إطلاقه أن هذه الحال تُقدم على صاحبها النكرة المنصوب وجوبا؛ لئلا يُتوهم كونها نعتًا، ورغم ذلك حملوا غير المنصوب - الذي

يؤمن معه اللبس- على المنصوب. قال الرضي ت٦٨٦ه: "يجوز تنكير ذي الحال إذا...تقدمه الحال، نحو: جاءني راكبا رجل؛ لأنه يُؤمن -إذن- التباس الحال بالوصف؛ إذ الوصف لا يتقدم على الموصوف، وأما إذا تأخَّر، نحو: جاءني رجل راكبا، فقد يشتبه في حال انتصاب ذي الحال بالوصف، نحو: رأيت رجلًا راكبا، فطُرد المنع رفعًا وجرًّا"(٥٤).

وبعبارة أخرى: ضعَّف بعض النحاة – مع أمن اللبس- مجيء الحال بعد صاحبها النكرة غير المنصوب بلا مسوغ(٥٥)، وعدَّه بعضهم قبيحا، قال ابن أبي الربيع ت٦٨٨ه: " إنما قَبُحت الحال من النكرة؛ لأنك قادر على أن تأتي بالصفة، فإذا قلت: جاءني رجل ضاحكا، فأنت قادر على أن تأتي بالصفة، فأنت قادر على أن تقول: جاءني رجلٌ ضاحكٌ، ويعطي ذلك المعنى؛ لأن نصب الحال ليس على القياس"(٥٦).

ويضاف إلى ذلك أن اشتراط المسوِّغ لم يكن موضع اتفاق بين النحاة؛ فقد ذهب الخليل ويونس إلى جواز نصب الحال متأخرة عن صاحبها النكرة دون مسوغ. قال سيبويه: "وزعم الخليل أن هذا جائز، ونصبه كنصبه في المعرفة، جعله حالًا و لم يجعله وصفًا. ومثل ذلك: مررتُ برجل قائمًا، إذا جعلتَ المرورَ به في حال قيام. وقد يجوز على هذا: فيها رجلٌ قائمًا، وهو قول الخليل رحمه الله... وزعم يونس أن ناسًا من العرب يقولون: مررتُ بماءٍ قِعدةَ رجلٍ"(٥٧).

وذهب ابن مالك إلى جوازه بقلة؛ لقوله: " قد تقدم أن الحال خبر في المعنى وأن صاحبه مخبر عنه، فأصله أن يكون معرفة كما أن أصل المبتدأ أن يكون معرفة. وكما جاز أن يبتدأ بنكرة بشرط حصول الفائدة وأمن اللبس، كذلك يكون صاحب الحال نكرة بشرط وضوح المعنى وأمن اللبس. ولا يكون ذلك في الأكثر إلا بمسوِّغ"(٥٨).

وذهب أبو حيان إلى قياسيته، وذلك في قوله:" ذكر سيبويه الحال من النكرة كثيرًا قياسًا، وإن لم تكن بمنزلة الإتباع في القوة، والقياس قول يونس والخليل، وقد جاء من ذلك ألفاظ عن العرب"(٥٩).

ومن أدلته: الحديث الذي روي عن عائشة أم المؤمنين، أنها قالت: "صلى رسول الله – صلى الله عليه وسلم– في بيته وهو شاكٍ، فصلَّى جالسًا، وصلَّى وراءه قومٌ قيامًا"(٦٠). ومنه قولهم: به داء مخالطَه، ومررتُ بماءٍ قِعدةَ رجلٍ، ووقع أمر فجاءةً، وعليه مائة بيضًا(٦١).

ومن ذلك قول الشاعر(٦٢):

جُنُونا بها فيما اعتشرنا عُلالةً عَلاقةَ حُبٍ مُستَسِرًا وبَادِيَا

حيث جعل " مستسرا" حالا من حب، وهو نكرة(٦٣).

(٣) ومما يؤكد جزئية هذا الحكم اختصاصه بتقديم الحال على صاحبها النكرة وحده، على الرغم من أن الحال تُنصب أيضا إذا تقدَّمت صدر الكلام، إذا كان العامل فيها فعلا متصرفا،كقولك: قائما جاءني رجلٌ، وراكبا رأيت رجلًا، وما أشبه ذلك، أما إذا كان العامل فيها معنويا كالظروف والإشارة فلا يقوى على العمل فيما قبله، فلا يجوز قائما فيها رجل، لعدم تصرفها كتصرف الفعل(٦٤). بل إن بعض النحاة كالسخاوي ت٦٤٣ه ذهب إلى أن العامل "إذا كان غير متصرف لم تتقدم عليه الحال ولا على صاحب الحال؛ ألا ترى أنه لا يجوز: هذا قائمًا زيد، ولا: قائمًا هذا زيد؟"(٦٥).

(٤) إذا كانت علة وجوب تقديم الحال على صاحبها النكرة منع التباس الحال بالصفة؛ لأن الصفة لا تسبق الموصوف، فإنهم قد صرحوا بجواز مجيء الحال من النكرة المخصصة المقدمة، نحو: رأيت غلام رجل قائمًا، مع حصول التباس الحال بالصفة(٦٦).

الملحوظة الثانية: ارتباط هذا الحكم بالضرورة والقبح والضعف والندرة،

وهذا واضح في أقوال كثير من النحاة، ومن ذلك على سبيل المثال:

مقولة سيبويه بعد إيراده الشواهد الشعرية الخاصة بهذه الظاهرة: "وهذا كلامٌ أكثر ما يكون في الشعر وأقل ما يكون في الكلام"(٦٧). وهذا يعني أنه لا يكون في سعة الكلام؛ لأن "الشعر موضع اضطرار، وموقف اعتذار. وكثيرًا ما يحرف فيه الكلم عن أبنيته، وتحال فيه المثل عن أوضاع صيغها لأجله"(٦٨).

وحمل السيرافي ت٣٦٨ه هذا التحول الوظيفي على أنه ضرورة دعت إليها مراعاة الوزن الشعري، لقوله: "جملة هذا الباب أن يكون اسم منكور له صفة تجري عليه، ويجوز نصب صفته على الحال، والعامل في الحال شيء متقدم لذلك المنكور، ثم تتقدم صفة ذلك المنكور عليه لضرورة عرضت لشاعر إلى تقديم تلك الصفة، فيكون لفظ الاختيار في لفظ تلك الصفة أن تحمل على الحال"(٦٩).

وذهب ابن الحاجب ت٦٤٦ه إلى ندرته؛ لقوله: "الحال من المعرفة أولى من النكرة المقدمة عليها؛ لأن هذا هو الكثير الشائع، وذاك قليل نادر، فكان أولى"(٧٠).

وعدَّه ابن يعيش ت٦٤٣ه من قبيل الضعيف، كما في قوله " الحال من النكرة ضعيف، وتقديم الصفة على الموصوف ممتنع، فحمل على الجائز، وإن كان ضعيفا"(٧١)،

ونعته أيضا بالقبيح، بقوله: "ويسميه النحويون أحسن القبيحين؛ وذلك أن الحال من النكرة قبيح، وتقديم الصفة على الموصوف أقبح"(٧٢).

وجعل ارتكابه ضرورة، كما في قوله: "صفة النكرة إذا تقدَّمت، نحو: "فيها قائما رجل"، لا يجوز في "قائم" إلا النصب؛ لأنك إذا أخَّرته، فقلت: "فيها رجل قائم"، جاز في "قائم" وجهان: الرفع على النعت والنصب على الحال، إلا أن الحال ضعيف؛ لأن نعت النكرة أجود من الحال منها، فإذا قدم بطل النعت، وإذا بطل

النعت، تعين النصب على الحال ضرورة، فصار ما كان جائزًا مرجوحًا، مختارًا"[٧٣].

وقد اكتُفي بهذه العينة من أقوال النحاة؛ لئلا يطول البحث، ولكفايتها في الدلالة على عدم قياسية هذا الحكم؛ لما اتُّصف به من قبح وضعف، وأنه لا يجوز إلا في موضع اضطرار؛ ولذلك رفض أبو علي الفارسي ت٣٧٧ه أن يحمل عليه التنزيل الحكيم، ودليل ذلك أنه لم يرتض تأويل الآية الكريمة: {فَإِذَا قَضَيْتُمْ مَنَاسِكَكُمْ فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا} [البقرة: ٢٠٠]، على تقدير: "فاذكروا الله كذكركم آباءكم أو ذكرًا أشد"؛ لئلا تكون دليلا على نصب صفة النكرة المقدمة عليها وقلبها حالا. وكان تعليله أن سيبويه ذكر أن هذا الحكم أكثر ما يجيء في الشعر، وقلما يجيء في الكلام، وما كانت هذه حاله لم يحسن أن يحمل التنزيل عليه[٧٤].

الملحوظة الثالثة: أن شواهد هذه الظاهرة ليست نصًّا في هذا الحكم؛ لاحتمالها توجيهات وتأويلات أخرى لا يستقيم معها الاستدلال عليه؛ لأن الدليل إذا دخله الاحتمال سقط به الاستدلال[٧٥]، والحكم لا يثبت بالمحتمل.

وشواهد هذا الحكم[٧٦]، نحو:

- وتحت العوالي والقنا مُستَظِلَّةً ظِباءٌ أعارتها العيونَ الجآذرُ
- لمَيَّة موحشًا طللُ يلُوحُ كأنَّه خِلَلُ
- وبالجسم مني بيِّنًا لو علمتِهِ شُحوبٌ وإن تستشهدي العينَ
- فهَلاَّ أَعَدُّوني لِمثْلي، تَفَاقَدُوا وَفي الأَرْضِ مَبْثُوثاً شُجاعٌ وعَقْرَبُ

لا تعدُّ دليلًا عليه؛ لأنه بالإمكان حملها على تأويلات أخرى:

أولها: أن تكون الحال من الضمير المستكن في الخبر، وهو الأولى بالترجيح؛ لأن الأصل في ذي الحال أن يكون معرفة، وإن كان مرجعه نكرة؛ وذلك لأن ضمير النكرة معرفة عند بعض النحاة(٧٧).

وثانيها: أن هذه الحال لو تأخَّرت لن تلتبس بالصفة؛ لأن الحال منصوبة، وصاحب الحال مرفوع(٧٨)، فضلًا عن أن المسوغ قد يكون التخصيص وليس التقديم؛ كما في قوله: " وتحت العوالي مستظلةً ظباءٌ"، وقوله: "لمية موحشا طلل"؛ لأن صاحب الحال فيهما "ظباء، طلل" موصوف بجملة "أعارتها العيون الجآذر"، وجملة "يلوح".

وثالثها: لا يجوز عند جمهور النحاة مجيء الحال من المبتدأ؛ لأنه لا يتقيد بها؛ إذ الحال وظيفتها بيان هيئة الفاعل أو المفعول وقت وقوع ذلك الفعل المنسوب إليهما(٧٩)، والقول بجواز الحال من المبتدأ يؤدي إلى أن "يكون عامل الحال غير عامل صاحبها، ولا يصح أن يكون عاملها الابتداء لضعفه وعدم صلاحيته لأن تكون قيدًا له"(٨٠).

وقد استدلوا على أن العامل في الحال هو العامل في صاحبها بمنع سيبويه " تقديم حال المجرور بحرف عليه، نحو: "مررت قائمًا برجل"؛ لأنهم علَّلوه بأن الفعل لَمَّا لم يصل إلى صاحب الحال إلا بعد وجود الباء، فكذا لا يصل إلى الحال إلا بعد وجودها"(٨١).

ومن ثم لم يستقم عند من اشترط اتحاد العامل في الحال وصاحبها توجيه سيبويه بانتصاب موحشًا على الحال من طلل(٨٢)؛ لأن العامل في صاحبها معنوي، فكيف يكون الجار والمجرور عاملًا في الحال وهو غير عامل في صاحبها؟! ولذلك قووا توجيه الأخفش بتجويز ارتفاع طلل على أنه فاعل، والرافع له الجار والمجرور، ومن ثم يكون العامل في الحال وصاحبها هو الجار والمجرور(٨٣).

ولذلك ذهب ابن الحاجب في توجيه قراءة من نصب (والبحر)[٨٤] من قوله تعالى: {وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ } [لقمان: ٢٧] إلى عدم استقامة أن تكون جملة (يمده) حالاً؛ "لأنه يؤدي إلى تقييد المبتدأ الجامد بالحال؛ لأنها بيان لهيئة الفاعل أو المفعول، والمبتدأ لا فاعل ولا مفعول، فهو ممتنع، ويؤدي إلى أن يكون المبتدأ لا خبر له، ألا ترى أنه لا يستقيم أن يكون خبر الأول خبره، لأن الأقلام خبر الأول، فلا يستقيم أن يقدر مثلها خبراً له"[٨٥].

أما بيت النابغة[٨٦]:

كأَنَّهُ خَارِجا مِنْ جَنْبِ صَفْحَتِهِ سَفُّودُ شَرْبٍ نَسُوهُ عِنْدَ مُفْتَأَدِ

فقد ذهب كثير من النحاة إلى أن "خارجا" نصب على الحالية؛ بما في " كأن" من معنى التشبيه[٨٧]، لا لأنه نعت سفود تقدَّم، كأنه قال: أشبهه سفودُ شربٍ خارجًا. قال البغدادي ت١٠٩٣هـ: "خارجًا حال من الفاعل المعنوي وهو الهاء، لأن المعنى يشبه خارجًا، وعامل الحال ما في كأن من معنى الفعل، قال أبو علي الفارسي في الإيضاح الشعري وقد أورد هذا البيت في باب الحروف التي تتضمن معنى الفعل: العامل في "خارجا" ما في كأن من معنى الفعل"[٨٨].

وأما قوله[٨٩]:

وما لام نفسي مِثلَها لي لائمٌ ولا سدَّ فقري مثلُ ما ملكت يَدي

ومثله قول المتنبي[٩٠]:

تقولين ما في الناس مثلَكَ عاشقٌ جِدِي مثلَ مَنْ أحبَبتُه تَجِدِي مِثلِي

فلا يقوى الاستدلال بهما على هذا المسوغ؛ "لأنه قد يُدَّعى أن النفي المتقدم هو المسوِّغ لذلك، لا تقدُّم الحال"[٩١].

وكذلك قوله[٩٢]:

ومنها وأصحابي بريعانَ مَوْهِنا تلألؤُ برقٍ في سنًا متألِّقِ

فقد ذكر ابن جني ت٣٩٢ه في توجيه نصب "موهنا" احتمالات أخرى لا يستقيم معها الاستدلال بهذا المسوغ؛ لقوله: "وأما موهنا فإنه متعلق بقوله "منها "، كقولك: " في الدار موهنا زيدٌ "، ويجوز أن يكون موهنا متعلقا بقوله: "بريعان " لأنه خبر عن أصحابي"(٩٣).

وأما قول الفرزدق(٩٤):

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريش وإذ ما مثلَهُم بشرُ

فقد تأوَّل النحاة النصب في "مثلهم" تأويلات عدة، فـ "منهم من قال: هو منصوب على الظرف؛ لأن قوله: ما مثلهم بشر، في معنى: "فوقهم"؛ ومنهم من حمله على الغلط؛ لأن هذا البيت للفرزدق، وكان تميميًّا، وليس من لغته إعمال "ما" سواء تقدم الخبر، أو تأخر، فلمَّا استعمل لغة غيره غلط، فظن أنها تعمل مع تقدم الخبر، كما تعمل مع تأخره، فلم يكن في ذلك حجة؛ ومنهم من قال: إنها لغة لبعض العرب، وهي لغة قليلة، لا يعتدُّ بها"(٩٥).

الملحوظة الرابعة: إذا كان قد مُنع تقديم الصفة على الموصوف؛ لئلا يفضي ذلك إلى تقديم المضمر على المظهر، فإن هذا المحذور ما زال قائمًا مع التحول الوظيفي؛ بمعنى أن تقدُّم الحال على صاحبها يؤول أيضا إلى تقدُّم المضمر على المظهر(٩٦)، فلِمَ لا يُجاز ذلك في تقدم الصفة على الموصوف؟! وبخاصة إذا كان النحاة قد أجازوا تقديم المضمر على المظهر إذا كانت النية به التأخير(٩٧).

وشواهد تقديم المضمر على المظهر كثيرة(٩٨)، كما قال تعالى:{فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى}[طه: ٦٧] ، وكما قالوا: "في بيته يؤتى الحكم"، و"شتى تؤوب الحلبة"(٩٩).

وكما قال زهير بن أبي سلمى(١٠٠):

مَن يَلقَ يَومًا على عِلَّاتِه هَرِمًا يَلقَ السماحَةَ منه والنَّدَى خُلُقا

الملحوظة الخامسة: إذا كان النحاة قد تأوَّلوا بعض الظواهر التركيبية على نيَّة التقديم والتأخير، فلِمَ لم يحملوا تقديم الصفة على الموصوف على هذا المحمل؟! ومن ذلك ما جاء في قراءة من قرأ " تزيع" بالتاء[١٠١] من قوله تعالى: {مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِنْهُمْ }[التوبة: ١١٧]، على أن "قلوب" اسم كاد وجملة "تزيغ" الخبر[١٠٢]، والتقدير: من بعدما كاد قلوبُ فريق منهم تزيغ.

ومن ذلك ما جاء في قول زهير[١٠٣]:

وإنْ أتاه خليلٌ يومَ مسألةٍ يقولُ: لا غائبٌ مالي ولا حَرِمُ

فقد تأوله سيبويه على نيَّة التقديم، وإلا لما أتى مرفوعًا، والتقدير: ويقول إن أتاه خليل[١٠٤].

وقول العُجير السلولي[١٠٥]:

وما ذاك أنْ كانَ ابنَ عَمِّي ولا ولكنْ متى ما أَملِكِ الضرَّ أنْفَعُ

رفع (أنفعُ) في موضع الجواب؛ لأن النية التقديم، فقدره قبل الشرط، كأنه قال: ولكن أنفعُ متى ما أملكِ الضر[١٠٦].

ومنه قول الشاعر[١٠٧]:

يا أَقْرَعُ بنَ حابسٍ يا أَقْرَعُ

إنَّك إن يُصْرَعْ أخوك تُصْرَعُ

يريد: إنك تصرعُ إن يُصرعْ أخوك[١٠٨].

الملحوظة السادسة: أن هناك فروقًا دلالية وإبلاغية بين الصفة والحال، طُمست معالمها بهذا التحول الوظيفي- قلب الصفة المتقدمة على موصوفها النكرة حالا- من أجل التخلص من محذور تقدم الصفة على الموصوف. أو بعبارة أخرى: إن مسوغ هذا التحول هو التخلص من تقدم الصفة على الموصوف، وهو ما يشعر بالمساواة بين الحال والصفة؛ فالوصف "راكب" إذا تأخر عن موصوفه كما في:

"أقبل رجل راكب" يكون صفة، أما إذا تقدم، نحو: "أقبل راكبًا رجل"، فيصير حالًا.

وهذا الكلام يتناقض مع ما أشار إليه النحاة في مناسبات متعددة أن "الصفة تفرِّق بين اسمين مشتركين في اللفظ، والحال زيادة في الفائدة والخبر"[١٠٩]. قال المبرد ت٢٨٥ه: "اعلم أنك إذا قلت: جاءني عبد الله، وقصد إليَّ زيد، فخِفت أن يعرف السامع اثنين أو جماعة اسم كل واحد منهم عبد الله أو زيد، قلت الطويل أو العاقل أو الراكب أو ما أشبه ذلك من الصفات؛ لتفصل بين من تعني وبين من خفت أن يلتبس به كأنك قلت: جاءني زيد المعروف بالركوب أو المعروف بالطول... فإن لم ترد هذا وأردت الإخبار عن الحال التي وقع فيها مجيئه قلت جاءني زيد راكبا أو ماشيا، فجئت بعده بنكرة لا تكون نعتا له لأنه معرفة، وذلك أنك لم ترد جاءني زيد المعروف بالركوب والمشي فيكون تحلية بما قد عرف، وإنما أردت مجيئه وقع في هذه الحال"[١١٠].

وقال عبد القاهر ت٤٧١ه في بيان وظيفة الحال: " الحال خبر في الحقيقة، من حيث إنك تثبت بها المعنى لذي الحال، كما تثبت بخبر المبتدأ للمبتدأ، وبالفعل للفاعل. ألا تراك قد أثبت الركوب في قولك: "جاءني زيد راكبا" لزيد؟ إلا أن الفرق أنك جئت به لتزيد معنى في إخبارك عنه بالمجيء، وهو أن تجعله بهذه الهيئة في مجيئه، و لم تجرد إثباتك للركوب و لم تباشره به، بل ابتدأت فأثبت المجيء، ثم وصلت به الركوب فالتبس به الإثبات على سبيل التبع للمجيء، وبشرط أن يكون في صلته"[١١١].

وينضاف إلى ذلك أن الصفة تدل على معنى مطلق في الموصوف ملازم له من غير تقييد، لا ينتهي بانتهاء الحدث المتعلق بالموصوف، بخلاف الحال فإنها مقيدة بالحدث المتعلق بصاحبها[١١٢]. قال السهيلي ت٥٨١ه: "النعت صفة لمنعوت لازمة

له قبل وجود الفعل وبعده، فلا تأثير للفعل فيه، ولا تسلط له عليه، وإنما التأثير فيه للاسم المنعوت؛ إذ بسببه يرتفع وينتصب وينخفض، وإن لم يجز أن تكون الأسماء عوامل في الحقيقة. وهذا بخلاف الحال؛ لأن الحال – وإن كانت صفة كالنعت، وفيها ضمير يعود على الاسم كالنعت، وضاحكا إذا كان حالاً من زيد، فهو زيد في المعنى، كما يكون إذا كان نعتا كذلك – ليست بصفة لازمة للاسم كالنعت، وإنما هي صفة الاسم في حين وجود الفعل"(١١٣).

ومن ثم، يمكن القول إن هذا المسوغ المصحوب بقلب الصفة حالا عند تقدمها على موصوفها النكرة قد راعى الجانب الشكلي، بحيث يمنع التباس الحال بالصفة في حالة النصب، إلا أنه قد أهمل الفارق الدلالي والإبلاغي بين الحال والصفة؛ فشتانَ: "أقبل رجلٌ سعيدٌ"، و"أقبل سعيدًا رجلٌ"؛ لأن (سعيد) بالرفع على الإتباع صفة ملازمة لموصوفها، أما (سعيدا)– بالنصب– فهي وصف بالسعادة في حال إقبال صاحبها وحسب.

النتائج

ما سبق من تحليل ومناقشة يقود إلى نتيجتين اثنتين:

أولاهما: جواز تخريج شواهد هذه الظاهرة على الحالية، دون اعتبارها منقلبة عن الصفة المتقدمة على موصوفها النكرة، حفاظًا على الفارق الوظيفي بين الحال والصفة، وتمسكًا بتجويز بعض النحاة مجيء الحال من صاحبها النكرة بلا مسوغ، دون جعلها في الأصل وصفا[١١٤]، ودليل ذلك أن المخاطب قد لا يستطيع التمييز بين الحال والصفة مع توفر هذه المسوغات، نحو: "ما رأيت رجلا قائما"، "هل رأيت رجلا قائما؟"، "رأيت رجل علم قائما"، حيث يجوز في " قائما" النصب على الحالية أو النعتية[١١٥]. وإذا كان الأمر كذلك فلا حاجة لاشتراط هذه المسوغات لمجئ الحال من النكرة؛ لأن الحال إنما يؤتى بها لتقييد العامل. والأمر نفسه مع مسوغ تقديم الحال على صاحبها النكرة،حيث يمكن عدُّه من باب تقديم الحال لغرض إبلاغي يتطلبه المقام؛ وهو تنبيه المخاطب إلى أهمية هذه الحال في بيان مقصود المتكلم، دون اللجوء إلى القول بتحولها عن تعبير عميق، يتمايز عنه في الشكل والدلالة.

والأخرى: جواز تقديم الصفة على الموصوف، مع الإبقاء على وظيفتها الإبلاغية؛ وإعرابها نعتًا مقدمًا، اتِّباعا لمذهب بعض النحاة[١١٦]، فيقال: جاءني رجل عالم، وجاءني عالم رجل؛ بيد أن المتكلم في التركيب الثاني أحدث تبديلا في المواقع، فقدَّم ما حقه التأخير؛ بغية إحداث انفعال نفسي لدى المخاطب للفت انتباهه إلى أهمية تلك الصفة المقدَّمة، وبيان خصوصيتها بقصرها على الموصوف[١١٧]، وفيه أيضا إشعار بتجاوزها حد كونها فضلة؛ لإبراز أهميتها في بيان مقصد المتكلم، وهو ما لا يتحصل إذا كانت الصفة محفوظة الرتبة.

والحمد لله كثيرًا، وصلى الله على محمد بكرةً وأصيلًا، وسلم تسليمًا.

قائمة المصادر والمراجع

١. ابن الأثير، المبارك بن محمد، البديع في علم العربية، تحقيق د. فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٠هـ.

٢. الأزهري الهروي، محمد بن أحمد، معاني القراءات، مركز البحوث بكلية الآداب -جامعة الملك سعود، السعودية، ط١، ١٤١٢هـ/ ١٩٩١م.

٣. الأزهري، خالد بن عبد الله، شرح التصريح على التوضيح، تحقيق د.محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

٤. الأشموني، علي بن محمد بن عيسى، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق د. حسن محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

٥. الأنباري، عبد الرحمن بن محمد، أسرار العربية، تحقيق د.بركات يوسف هبود، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط١، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.

٦. الأنباري، عبد الرحمن بن محمد، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، ط١، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

٧. البُحتري ، الوليد بن عُبَيد، الحماسة للبحتري، تحقيق: د. محمد إبراهيم حُوَّر، أحمد محمد عبيد، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، أبو ظبي ، ١٤٢٨ه/ ٢٠٠٧م.

٨. البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري (الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله – صلى الله عليه وسلم –وسننه وأيامه)، تحقيق د. زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط١، ١٤٢٢هـ.

٩. البرقوقي، عبد الرحمن، شرح ديوان المتنبي، دار الكتاب العربي، بيروت،

ط٢، ١٤٠٧ه/ ١٩٨٦م.

١٠. البغدادي، عبد القادر بن عمر، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق أ. عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

١١. الجاحظ، عمرو بن بحر، الحيوان، تحقيق د.محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤٢٤هـ.

١٢. ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني، التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكري، تحقيق د. أحمد ناجي القيسي، د. خديجة الحديثي، د. أحمد مطلوب، مطبعة العاني، بغداد، ط١، ١٣٨١هـ/ ١٩٦٢م.

١٣. ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، تحقيق د.محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٤، ١٩٩٩م.

١٤. ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني، اللمع في العربية، تحقيق د. فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، د.ت.

١٥. ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: علي النجدي ناصف وآخرين، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.

١٦. الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن، دلائل الإعجاز، تحقيق أ.محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، دار المدني، جدة، ط٣، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.

١٧. حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٩م.

١٨. حسين، حسين رفعت، الموقعية في النحو العربي دراسة سياقية، عالم الكتب، ط١، ١٤٢٦ه/ ٢٠٠٥م.

١٩. أبو حيان، محمد بن يوسف، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق د.رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.
٢٠. أبو حيان، محمد بن يوسف، البحر المحيط، تحقيق د.صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠هـ.
٢١. أبو حيان، محمد بن يوسف، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق د.حسن هنداوي، كنوز إشبيليا، الكويت، ط١، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.
٢٢. ابن خالويه، الحسين بن أحمد، الحجة في القراءات السبع، تحقيق د.عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، ط١، ١٤٠١هـ.
٢٣. ابن الخباز، أحمد بن الحسين، توجيه اللمع، تحقيق د. فايز زكي محمد دياب، دار السلام، مصر، ط٢، ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م.
٢٤. ابن الخشاب، عبد الله بن أحمد، المرتجل في شرح الجمل، تحقيق د.علي حيدر، مطبوعات دار الحكمة، دمشق، ١٩٧٢م.
٢٥. ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد، مقدمة ابن خلدون، تحقيق د. علي عبد الواحد وافي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٦.
٢٦. ذو الرمة، غيلان بن عقبة، ديوان ذي الرمة، تحقيق: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٥ه/ ١٩٩٥م.
٢٧. ابن أبي الربيع، عبيد الله بن أحمد، البسيط في شرح جمل الزجاجي، تحقيق د.عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٧ه/ ١٩٨٦م.
٢٨. الرضي، محمد بن الحسن الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، تحقيق د. يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس، كلية اللغة العربية والدراسات

الإسلامية، ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م.

٢٩. زهير بن أبي سلمى، ديوان زهير بن أبي سلمى، تحقيق حمدو طماس، دار المعرفة، بيروت، ط٢، ١٤٢٦ه/ ٢٠٠٥م

٣٠. السامرائي، فاضل صالح، معاني النحو، شركة العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة، ط٢، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٣م.

٣١. سحيم، ديوان سحيم عبد بني الحسحاس، تحقيق أ. عبد العزيز الميمني، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٦٩ه/١٩٥٠م.

٣٢. السخاوي، علي بن محمد بن عبد الصمد الهمداني، سفر السعادة وسفير الإفادة، تحقيق د. محمد الدالي، دار صادر، ط٢، ١٤١٥ه/ ١٩٩٥م.

٣٣. ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري، الأصول في النحو، تحقيق د.عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، د.ت.

٣٤. السكري، الحسن بن الحسين، شرح أشعار الهذليين، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، مطبعة دار المدني، القاهرة، د.ت.

٣٥. السمين الحلبي، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق د.أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، د.ت.

٣٦. السهيلي، عبد الرحمن بن عبد الله، نتائج الفكر في النحو، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.

٣٧. سيبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق أ. عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

٣٨. السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان ت٣٦٨ه، شرح كتاب سيبويه، تحقيق د. أحمد حسن مهدلي، د. علي سيد علي، دار الكتب

العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٨م.

٣٩. السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان ت٣٦٨ه، ما يحتمل الشعر من الضرورة، تحقيق د.عوض بن حمد القوزي، مطابع الفرزدق، الرياض، ط١، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.

٤٠. السيرافي، أبو محمد يوسف بن المرزبان ت٣٨٥ه، شرح أبيات سيبويه، تحقيق د. محمد علي الريح هاشم، دار الفكر، القاهرة ، ١٣٩٤هـ/١٩٧٤م.

٤١. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، الاقتراح في أصول النحو وجدله، تحقيق د. محمود فجال، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤٠٩ه/١٩٨٩م.

٤٢. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق د. عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، د.ت.

٤٣. الشاطبي، إبراهيم بن موسى، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الجزء الثاني بتحقيق د. محمد إبراهيم البنا، والجزء الثالث بتحقيق د.عياد بن عيد الثبيتي، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى- مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.

٤٤. ابن الشجري، هبة الله بن علي، أمالي ابن الشجري، تحقيق د. محمود الطناحي، مطبعة المدني، ط١، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.

٤٥. ابن الصائغ، محمد بن حسن، اللمحة في شرح الملحة، تحقيق د.إبراهيم سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط١، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.

٤٦. الصبان، محمد بن علي، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ/١٩٩٧م.

٤٧. العسكري، الحسن بن عبد الله بن سهل، الفروق اللغوية، تحقيق: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، د.ت.

٤٨. ابن عصفور، علي بن مؤمن، شرح جمل الزجاجي، تحقيق د.صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف والشئون الدينية بالجمهورية العراقية، بغداد، ١٩٨٢م.

٤٩. ابن عصفور، علي بن مؤمن، ضرائر الشعر، تحقيق خليل عمران المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٠ه/ ١٩٩٩م.

٥٠. ابن عطية، عبد الحق بن غالب، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق د.عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ.

٥١. ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن، المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق د.محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.

٥٢. العكبري، عبد الله بن الحسين، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق د. عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، ط١، ، ١٤٠٦ه/ ١٩٨٦م.

٥٣. العكبري، عبد الله بن الحسين، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق د.عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.

٥٤. العكبري، عبد الله بن الحسين، شرح ديوان المتنبي، تحقيق مصطفى السقا، إبراهيم الأبياري، عبد الحفيظ شلبي، دار المعرفة، بيروت، د.ت.

٥٥. أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد، التعليقة على كتاب سيبويه، تحقيق: د. عوض بن حمد القوزي، ط١، ١٤١٠هـ /١٩٩٠م.

٥٦. علي، عقيل رحيم، أثر المعنى الوظيفي في الحكم النحوي الواجب عند

الشاطبي (ت٧٩٠هـ) في المقاصد الشافية، مجلة كلية الآداب- جامعة بغداد، ملحق العدد ١٢٦، ١٤٣٩هـ/ ٢٠١٨م.

٥٧. العيني، محمود بن أحمد، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية (شرح الشواهد الكبرى)، تحقيق: د. علي محمد فاخر وآخرَين، دار السلام، القاهرة، ط١، ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م.

٥٨. الفارابي، إسماعيل بن حماد الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق د.أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٤، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

٥٩. ابن فارس، أحمد بن فارس، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تحقيق د.أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

٦٠. الفارسي، زيد بن علي، شرح كتاب الحماسة، تحقيق د. محمد عثمان علي، دار الأوزاعي، بيروت، ط١، د.ت.

٦١. الفراء، يحيى بن زياد، معاني القرآن، الجزء الثاني بتحقيق: أ. محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط١، د.ت.

٦٢. الفراهيدي، الخليل بن أحمد، الجمل في النحو، تحقيق د.فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

٦٣. الفرزدق، همام بن غالب، ديوان الفرزدق، تحقيق أ. علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

٦٤. القاضي عبد الجبار الأسد آبادي، المغني في أبواب التوحيد والعدل، تحقيق د. محمود محمد قاسم، مراجعة د. إبراهيم مدكور، وإشراف د. طه حسين، ١٩٥٨م.

٦٥. القيسي، الحسن بن عبد الله، إيضاح شواهد الإيضاح، تحقيق د.محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م.
٦٦. الكفوي، أيوب بن موسى، الكليات: معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تحقيق د.عدنان درويش وآخر، مؤسسة الرسالة، بيروت، د.ت.
٦٧. ابن مالك، محمد بن عبيد الله، شرح التسهيل، تحقيق د.عبد الرحمن السيد، د.محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، ط١، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.
٦٨. ابن مالك، محمد بن عبيد الله، شرح الكافية الشافية، تحقيق د.عبد المنعم أحمد هريدي، الناشر جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة، ط١، د.ت.
٦٩. المبرد، محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ط٢، ١٣٩٩ه/ ١٩٧٩م.
٧٠. المتنبي، أحمد بن الحسين، ديوان المتنبي، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، ط٢، ١٤٠٣ه/ ١٩٨٣م.
٧١. المتوكل، أحمد، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية (بنية الخطاب من الجملة إلى النص)، دار الأمان، الرباط، ١٩٩٨م.
٧٢. ابن مجاهد البغدادي، أحمد بن موسى، كتاب السبعة في القراءات، تحقيق د. شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط٢، ١٤٠٠هـ.
٧٣. المرادي، حسن بن قاسم، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق د.فخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.
٧٤. المسدي، عبد السلام، التفكير اللساني فى الحضارة العربية، الدار العربية للكتاب، ط٢، ١٩٨٦م.

٧٥. المسدي، عبد السلام، العربية والإعراب، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط١، ٢٠١٠م.
٧٦. المعري، أحمد بن عبد الله، اللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي، تحقيق محمد سعيد المولوي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ط١، ١٤٢٩ه/ ٢٠٠٨م.
٧٧. النابغة الذبياني، زياد بن معاوية، ديوان النابغة الذبياني، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط٢، د.ت.
٧٨. النحاس، أحمد بن محمد، إعراب القرآن، تحقيق د.عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ.
٧٩. ابن هشام الأنصاري، عبد الله بن يوسف، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق د.مازن المبارك، د.محمد على حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط٦، ١٩٨٥م.
٨٠. ابن هشام الأنصاري، عبد الله بن يوسف، تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، تحقيق د. عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، ط١، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
٨١. ابن الوراق، محمد بن عبد الله، علل النحو، تحقيق د.محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.
٨٢. ابن يعيش، يعيش بن علي الموصلي، شرح المفصل للزمخشري، تحقيق د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.

الهوامش والإحالات

(١) المغني في أبواب التوحيد والعدل: ج٥ص ١٨٧.

(٢) قال ابن جني في حد اللغة: "أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم". الخصائص: ج١ص ٣٤.

وقال ابن خلدون: "اللغة في المتعارف هي عبارة المتكلم عن مقصوده، وتلك العبارة فعل لساني ناشئة عن القصد لإفادة الكلام، فلا بد أن تصير ملكة متقررة في العضو الفاعل لها وهو اللسان، وهو في كل أمة بحسب اصطلاحاتهم ". المقدمة: ج٣ص ١١٢٨.

(٣) العربية والإعراب: ص٥٠، ٦٥.

(٤) ينظر: التفكير اللساني في الحضارة العربية: ٣٠٥، العربية والإعراب: ص ٦٥.

(٥) قال ابن جني: " الإعراب هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ": الخصائص: ج١ص ٣٦.

وذهب ابن فارس إلى أنه: " الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ، وبه يعرف الخبر الذي هو أصل الكلام، ولولاه ما ميز فاعل من مفعول، ولا مضاف من منعوت، ولا تعجب من استفهام، ولا صدر من مصدر، ولا نعت من تأكيد". الصاحبي: ص٤٣.

وذكر ابن يعيش أنه: " الإبانة عن المعاني باختلاف أواخر الكلم، لتعاقب العوامل في أولها". شرح المفصل: ج١ص ١٩٦– ١٩٧.

(٦) الكتاب: ج١ص٢٥، ٢٦. ولعل هذا لا يبعد كثيرًا عن تصور الجهاز الواصف في النحو الوظيفي الذي ارتكز على مجموعة من الملكات، التي تتفاعل فيما بينها أثناء عمليتي إنتاج الخطاب وفهمه، متيحة بذلك التواصل بين مستعملي اللغة الطبيعية على النحو الآتي: الملكة اللغوية، الملكة المعرفية، الملكة المنطقية، الملكة الإدركية، الملكة الاجتماعية. ينظر: د. أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: ص٣٦– ٣٧.

(٧) ينظر: ضرائر الشعر: ص١٦٧.

(٨) الكتاب: ج١ص٣٠٨ .

(٩) ينظر: الأصول في النحو: ج٣ص٤٦٤– ٤٦٥، ما يحتمل الشعر من الضرورة: ص٢٠٩.

(١٠) الحيوان: ج٥ص ١٦.

(١١) ينظر: التفكير اللساني في الحضارة العربية:ص١٦٠، ١٦٣.

(١٢) الكتاب: ج١ص٣٤.

(١٣) دلائل الإعجاز: ص٤٩ بتصرف يسير.

(١٤) حصرها ابن السراج في ثلاث عشرة وظيفة، وذلك في قوله: " فالثلاثة العشر التي لا يجوز تقديمها: الصلة على الموصول، والمضمر على الظاهر في اللفظ والمعنى إلا ما جاء على شريطة التفسير، والصفة وما اتصل بها على الموصوف وجميع توابع الاسم حكمها كحكم الصفة، والمضاف إليه وما اتصل به على المضاف، وما عمل فيه حرف أو اتصل به حرفٌ زائدٌ لا يقدم على الحرف، وما شبه من هذه الحروف بالفعل فنصب ورفع فلا يقدم مرفوعه على منصوبه، والفاعل لا يقدم على الفعل، والأفعال التي لا تتصرف لا يقدم عليها ما بعدها، والصفات المشبهة بأسماء الفاعلين، والصفات التي لا تشبه أسماء الفاعلين لا يقدم عليها ما عملت فيه، والحروف التي لها صدر الكلام لا يقدم ما بعدها على ما قبلها، وما عمل فيه معنى الفعل فلا يقدم المنصوب عليه، ولا يقدم التمييز وما عمل فيه معنى الفعل، وما بعد إلا، وحروف الاستثناء لا تعمل فيما قبلها ولا يقدم مرفوعه على منصوبه، ولا يفرق بين الفعل العامل والمعمول فيه بشيء لم يعمل فيه الفعل". الأصول: ج٢ص٢٢٢– ٢٢٣.

وذلك بخلاف الوظائف النحوية ذات الرتب غير المحفوظة، وهي التي يأخذ فيها التركيب هيئات مختلفة، ولا يبقى مستقرًا على هيئة واحدة؛ إذ يتغير موقع الكلمة في التركيب تقدمًا وتأخرًا، مع احتفاظها بوظيفتها الأصل، كرتبة المبتدأ والخبر، ورتبة الفاعل والمفعول به، ورتبة الضمير والمرجع، ورتبة الفاعل والتمييز بعد نعم، ورتبة الحال والفعل المتصرف، ورتبة المفعول به والفعل، وغيرها. فتتعرض هذه الأنماط إلى التقديم

والتأخير في أحد عناصرها دون أن يخل بنظامها الوظيفي. ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: ص ٢٠٧ ، أثر المعنى الوظيفي في الحكم النحوي: ص٢٩.

([١٥]) ينظر: الموقعية في النحو العربي: ص٩٧- ١٠٩.

([١٦]) ينظر: الأصول: ج٢ص٢٢٢، الخصائص: ج٢ص٣٨٧.

([١٧]) قرأ نافع وابن عامر "الله الذي" برفع اسم الله على القطع والابتداء وخبره "الذي"، ويصح رفعه على تقدير هو الله الذي. وقرأ الباقون بكسر الهاء على البدل من قوله: العزيز الحميدِ، وروى الأصمعي وحده هذه القراءة عن نافع. وعبر بعض الناس عن هذا بأن قال: التقدير: إلى صراط الله العزيز الحميد، ثم قدم الصفات وأبدل منها الموصوف. ينظر: الفراء، معاني القرآن: ج٢ص ٦٧، تفسير ابن عطية: ج٣ص٣٢٢، البحر المحيط: ج٦ص٤٠٦.

([١٨]) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل: ج٣ص ٣٢٠، ارتشاف الضرب:ج٤ص ١٩٢٩، شرح الأشموني: ج٢ص ٣٣٣، شرح التصريح: ج٢ص١٣١.

([١٩]) ينظر: الأصول: ج١ص ٢١١، السيرافي، شرح كتاب سيبويه :ج٢ص٤٥١، علل النحو: ص٣٨١، توجيه اللمع: ص٤٠٦.

([٢٠]) ينظر: علل النحو: ص٣٨١، ٤٥٧، اللباب في علل البناء والإعراب: ج١ص ٤٠٦، حاشية الصبان: ج١ص ٣٠٦.

([٢١]) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل: ج٢ص ٢٤٩.

([٢٢]) ينظر: السابق: ج١ص٢٣٩، ج٢ص٢٤٩.

([٢٣]) ينظر: نتائج الفكر في النحو: ص٣١٣.

([٢٤]) ينظر: شرح المفصل: ج٢ص٢٤٩.

([٢٥]) ارتشاف الضرب: ج٤ص ١٩٢٩.

([٢٦]) ينظر: الخصائص: ج٢ص ٣٩٣. أجاز ابن الأثير تقديم الصفة علي الموصوف إذا كانت لاثنين، أو جماعة، وقد تقدَّم أحد الموصوفين، تقول: قام زيد العاقلان وعمرو. ينظر: البديع في علم العربية: ج١ص ٣٢٨.

(٢٧) ينظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي: ج١ص٢١٨.

(٢٨) أما إذا كان معرفة، وصلحت الصفة لمباشرة العامل فإنه يجوز تقديمها، على البدلية، نحو قوله تعالى: "إلى صراط العزيز الحميد الله" في قراءة من جر، أو إضافتها إلى الموصوف وحذف أل منها كقراءة من قرأ: "وأنه تعالى جد ربنا" بضم الجيم، أصله: ربنا الجد، أي العظيم ". ينظر: أمالي ابن الشجري: ج١ص ٢٧٥، شرح التسهيل: ج٣ص ٣١٩، ٣٢٠، ارتشاف الضرب: ج٤ص ١٩٢٩، توجيه اللمع: ص٢٦٥.

(٢٩) ينظر: شرح المفصل: ج٢ص ٢١.

(٣٠) الكتاب: ج٢ص١٢٢.

(٣١) الكليات: ص٥٤٥.

(٣٢) شرح المفصل: ج٢ص٢٠.

(٣٣) ينظر: أمالي ابن الشجري: ج٣ص ٩.

(٣٤) المرتجل في شرح الجمل: ص١٦٦، ١٦٧.

(*) منع النحاة مجيء الحال من ذي الحال النكرة إلا بمسوغ من المسوغات الآتية: أحدها: أن يتأخر عنها، وثانيها: أن يُخصص بوصف أو إضافة، وثالثها: أن يُسبق بنفي أو ما يضاهيه كالنهي والاستفهام. ورابعها: أن تكون الحال بعدها جملة مقرونة بالواو؛ لأن الواو ترفع توهم النعتية. ينظر: شرح الكافية الشافية: ج٢ص٧٣٨ –٧٣٩، اللمحة: ج١ص٣٨٧ –٣٩١، شرح الأشموني: ج٣ص١١– ١٣.

(٣٥) ينظر: شرح الكافية الشافية: ج٢ص٧٣٧.

(٣٦) ينظر: شرح التصريح:ج١ص٥٨٤ بتصرف يسير.

(٣٧) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ج٢ص٢٣، شرح الأشموني: ج٢ص١٠.

(٣٨) شرح المفصل: ج٢ص ١٧، وينظر: أمالي ابن الحاجب: ج١ص٤٠٠، مغني اللبيب: ص١١٨.

(٣٩) ينظر: أمالي ابن الحاجب: ج١ص٤٠٠ بتصرف يسير.

(٤٠) شرح الأشموني: ج٢ص١٠.

(٤١) الشاهد في البيت نصب مستظلة على الحالية؛ لأنه أراد: ظباء مستظلة، فلما قدم الصفة قلبها حالا. والبيت من بحر الطويل، في: ديوان ذي الرمة: ص١١٦، الكتاب: ج٢ص١٢٣، السيرافي، شرح كتاب سيبويه: ج٢ص٤٥٠، التذييل:ج ٩ص ٦٣، المقاصد الشافية: ج٣ص٤٤٥. العوالي: المراد: أعالي الهودج، القنا: عيدان الهودج، الجآذر: البقر الوحشي.

(٤٢) الشاهد: نصب خارجا لأنه نعت سفود تقدم. والبيت من بحر البسيط، في: ديوان النابغة الذبياني: ص١٩، الجمل في النحو: ص١٠٢، الخصائص: ج٢ص٢٧٧، أمالي ابن الشجري: ج٣ص١٠. شبَّه قرن ثور وحشيٍّ طعن به كلبا، فأخرجه من صفحة عنقه، بسفُّود قوم يشربون الخمر نسوه عند مفتأد، والمفتأد: المشتوى والمطبخ، مكان الشَّيِّ والطَّبخ.

(٤٣) البيت من الطويل، في: شرح أشعار الهذليين:ج٢ص٦٥٥. قال ابن جني: "يجوز أن يكون "موهنا " حالا من "تلألؤ برق"، كأنه في الأصل صفة له أي: منها تلألؤ برق موهنا، أي كائن موهنا، ثم قدمت النكرة عليها، فنصبته على الحال". التمام في تفسير أشعار هذيل: ص٤٦. "ريعان": بلد، ويقال: جبل. "موهنا": بعد ساعة من الليل. "سنا": ضوء. " متألق" إذا اشتد البرقُ فقد تألق.

(٤٤) أصله: لعزة طلل موحش، فلمَّا قُدمت الصفة نُصبت على الحال. البيت من مجزوء الوافر، وهو لكثير عزة، في: الكتاب: ج٢ص١٢٣، العكبري، شرح ديوان المتنبي:ج٢ص٢٩٠، شرح التصريح: ج١ص٥٨٤، وبلا نسبة في: أسرار العربية: ص١٢١، الصحاح: (وحش): ج٣ص١٠٢٥، شرح المفصل: ج١ص ٤٤٣، اللمحة: ج١ص٣٨٨، مغني اللبيب: ص١١٨. قال البغدادي:" هذا البيت مَنْ روى أوله لعزة موحشا الخ قال: هو لكثير عزة، ومن رواه: لمية موحشا، قال: إنه لذي الرمة، فإن عزة اسم محبوبة كثير ومية اسم محبوبة ذي الرمة. والشاهد المشهور في هذا المعنى هو: (لمية موحشا طلل ... يلوح كأنه خلل)، وقد قيل: إنه لكثير عزة". ينظر: خزانة الأدب: ج٣ص٢١١. الخِلل: جمع خِلة، وهي بطانة تغشى بها أجفان السيوف.

(٤٥) الشاهد في البيت نصب "مثلها" على الحال؛ لأنها نعت تقدم على منعوته " لائم". وهو من بحر الطويل، منسوب إلى عويف القوافي الفزاري، في حماسة البحتري: ص٢٢٧، وبلا نسبة، في: شرح التسهيل: ج٢ص ٣٣٣، التذييل: ج٩ص٦٤، المقاصد النحوية: ج٣ص١١٦٩، المساعد: ج٢ص١٩.

(٤٦) أصله: وبالجسم منِّي شحوب بيِّن، على الصفة، فلما تقدمت، بطلت، وقلبت حالا. البيت من الطويل، بلا نسبة، في: الكتاب: ج٢ص١٢٣، السيرافي، شرح كتاب سيبويه: ج٢ص٤٥١، شرح التسهيل: ج٢ص٣٣٣، التذييل: ج٩ص٦٤، توجيه اللمع: ص٢٠٣، اللمحة :ج١ص٣٨٨، المساعد: ج٢ص١٨.

(٤٧) الشاهد: نُصب "مبثوثا" على الحال؛ لأنه وصف نكرة قُدم عليها. البيت من الطويل، منسوب لبعض بني فقعس في: الفارسي، شرح حماسة أبي تمام: ج٢ص١٥٠، وبلا نسبة في: التذييل: ج٩ص٦٤، المقاصد الشافية: ج٣ص٤٤٦، خزانة الأدب: ج٣ص٢٠٩. يدعو على قومه بالفقد؛ لأنهم خذلوه؛ فلم يجعلوه عدة لمثله من الرجال. والشجاع: هو الخبيث من الحيات. وقصد بالشجاع والعقرب من يشبههما في الطباع من الناس.

(٤٨) البيت من البسيط، في: ديوان الفرزدق: ص١٦٧، المقتضب: ج٤ص١٩١، الجنى: ص١٨٩، المغني: ص٧٨٣، شرح الأشموني: ج١ص ٢٥٧. وجه المبرد النصب في "مثلَهُم" على الحال؛ لأنه في الأصل وصف نكرة قُدم عليها، والتقدير: وإذ ما في الدنيا بشرٌ مثلُهم، وذلك في قوله: "فالرفع الوجه، وقد نصبه بعض النحويين، وذهب إلى أنه خبر مقدم، وهذا خطأ فاحش وغلط بيِّن، ولكن نصبه يجوز على أن تجعله نعتًا مقدمًا، وتضمر الخبر، فتنصبه على الحال، مثل قولك: فيها قائمًا رجل؛ وذلك أن النعت لا يكون قبل المنعوت". المقتضب: ج٤ص١٩١، ١٩٢، وينظر: أسرار العربية: ص١٢١، التذييل: ج٩ص١٤٨، الهمع: ج٢ص٣٣٥.

(٤٩) البيت من الطويل، في: ديوان المتنبي: ص٥١٨، البرقوقي، شرح ديوان المتنبي: ج٤ص٣.

(٥٠) اللامع العزيزي في شرح ديوان المتنبي: ص١٠٨٩.

(٥١) ينظر: شرح المفصل: ج٢ص٧، المرتجل: ص١٦٥، اللباب: ج١ص ٢٨٤، التذييل: ج٨ص٢٢٠، التمهيد: ج٥ص٢٢٤٨.

(٥٢) ارتشاف الضرب: ج٣ص ١٥٧٨.

(٥٣) حاشية الصبان: ج٣ص١٠٥، ١٠٦.

(٥٤) شرح الرضي على الكافية: ج٢ص٢٣، شرح الأشموني: ج٢ص١٠.

(٥٥) ينظر: أمالي ابن الشجري:ج١ص ٣٤٦، المرتجل: ص١٦٥، شرح الكافية الشافية: ج٢ص ٧٣٧، شرح التصريح: ج١ص ٥٨٤، شرح الأشموني: ج٢ص١٤. وقد سبق الإشارة إليها في المبحث الأول.

(٥٦) البسيط في شرح جمل الزجاجي: ج٢ص ٧٢٣- ٧٢٤ بتصرف يسير.

(٥٧) الكتاب: ج٢ص١١٢.

(٥٨) شرح التسهيل: ج٢ص ٣٣١.

(٥٩) ارتشاف الضرب: ج٣ص ١٥٧٧.

(٦٠) صحيح البخاري: (باب: إنما جعل الإمام ليؤتم به): ج١ص١٣٩.

(٦١) ينظر: الكتاب: ج٢ص٢١، ١١٢، التعليقة: ج١ص٢٣٠، ٢٧٥، التذييل: ج٩ص٦١.

(٦٢) البيت من الطويل، وهو لسحيم عبد بني الحسحاس، في: ديوانه: ص١٧، الكتاب: ج٣ص ٣٢، ضرائر الشعر: ص٢٣١، شرح التسهيل: ج٤ص٣٢.

(٦٣) ينظر: ضرائر الشعر: ص٢٣١، التذييل: ج٩ص٦١، البديع في علم العربية: ج١ص١٩١.

(٦٤)ينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه : ج٢ص ٤٥٢، المقاصد الشافية: ج٣ص٤٤٥.

(٦٥) سفر السعادة وسفير الإفادة: ج٢ص٧١٥، ٧١٦.

(٦٦) ينظر: حاشية الصبان: ج٢ص٢٦٠.

(٦٧) الكتاب: ج٢ص١٢٤.

(٦٨) الخصائص: ج٣ص١٩١.

(٦٩) السيرافي، شرح كتاب سيبويه : ٢/ ٤٥١.

(٧٠) أمالي ابن الحاجب: ج١ص٣٠٠، ٣٠١ بتصرف يسير.

(٧١) شرح المفصل: ج١ص ٤٤٣ بتصرف يسير.

(٧٢) السابق: ج٢ص٢٠، ٢١.

(٧٣) السابق: ج٢ص٥٢.

(٧٤) ينظر: التمام في تفسير أشعار هذيل: ص٩٢.

(٧٥) ينظر: التذييل: ج١ص ١٦٦، الاقتراح: ص١٣١.

(٧٦) سبق تخريجها في المبحث الأول.

(٧٧) ينظر: أمالي ابن الحاجب: ج١ص٣٠٠، ٣٠١، شرح التصريح:ج١ص ٥٨٥، خزانة الأدب: ج٣ص٢١٠.

(٧٨) ينظر: خزانة الأدب: ج٣ص٢١٠.

(٧٩) ينظر: الأصول: ج١ص٢١٣، اللمع في العربية: ص٦٢، شرح المفصل: ج٢ص ٣، اللباب: ج١ص ٢٨٤، اللمحة: ج١ص ٣٧٥، خزانة الأدب: ج٣ص٢١٠.

(٨٠) ينظر: حاشية الصبان: ج٢ص ٢٦٠ بتصرف يسير.

(٨١) تمهيد القواعد: ج٥ص ٢٣٢٣. جاء في الكتاب: "مررت قائما برجل لا يجوز؛ لأنه صار قبل العامل في الاسم، وليس بفعل، والعامل الباء. ولو حسن هذا لحسن قائما هذا رجل". الكتاب: ج٢ص ١٢٤.

(٨٢) ليس بمحذور عند سيبويه كون العامل في الحال غير العامل في صاحبها؛ بدليل أنه أجاز في قول الشاعر: لمية موحشا طلل أن يكون صاحب الحال هو النكرة، وهو عنده مرفوع بالابتداء، وليس فاعلا للظرف كما يقول الأخفش والكوفيون والناصب للحال الاستقرار الذي تعلق به الظرف. ينظر:حاشية الصبان:ج١ص ٣٧.

(٨٣) ينظر: سفر السعادة وسفير الإفادة: ج٢ص٧١٥، ٧١٦. قال السهيلي: " وهذا السؤال لا يلزم الأخفش على مذهبه، وإنما يلزم سيبويه ومن قال بقوله، ولولا الوحشةُ من مخالفة الإمام (أبي بشر) لنصرتُ قول الأخفش نصراً مؤزراً، وجلوت مذهبه في منصة التحقيق مفسراً! ولكن النفس إلى نصرة سيبويه أميل، والله الموفق للصواب، واليه المآب". نتائج الفكر في النحو: ص١٨٥.

(٨٤) قرأ أبو عمرو وحده {والبحر} بالنصب عطفًا على اسم أن، ويمده: خبر له، والمعني: لو ثبت أن البحر ممدود من بعده بسبعة أبحر، وقرأ الباقون {والبحر يمده} رفعا. ينظر: الفراء، معاني القرآن: ج٢ص٣٢٩، كتاب السبعة في القراءات: ص٥١٣، النحاس، إعراب القرآن: ج٣ص١٩٧، الحجة في القراءات السبع: ص٢٨٦، المحتسب: ج٢ص١٩٦.

(٨٥) أمالي ابن الحاجب: ج١ص١٥٨، ١٥٩.

(٨٦) سبق تخريجه من قبل.

(٨٧) ينظر: الخصائص: ج٢ص ٢٧٧، المرتجل: ص١٦٢، التذييل: ج٥ص ٢١٩، المقاصد الشافية: ج٢ص٣٠٥.

(٨٨) ينظر: خزانة الأدب: ج٣ص١٨٥-١٨٦بتصرف يسير.

(٨٩) سبق تخريجه من قبل.

(٩٠) سبق تخريجه من قبل.

(٩١) تمهيد القواعد: ج٥ص ٢٢٧٩.

(٩٢) سبق تخريجه من قبل.

(٩٣) التمام في تفسير أشعار هذيل: ص٤٦.

(٩٤) سبق تخريجه من قبل.

(٩٥) أسرار العربية: ص١٢١.

(٩٦) ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين: ص٣٨٥.

(٩٧) قال ابن السراج: " أما تقديم المضمر على الظاهر الذي يجوز في اللفظ فهو أن يكون مقدمًا في اللفظ مؤخرًا في معناه ومرتبته، وذلك نحو قولك: "ضَربَ غلامَه زيدٌ"، كان الأصل: ضَرَبَ زيدٌ غلامَهُ، فقدمتَ ونيتُكَ التأخير، ومرتبةُ المفعول أن يكون بعد الفاعل، فإذا قلت: "ضَربَ زيدًا غلامُه"، كان الأصل: "ضَرَبَ غلامُ زيد زيدًا"، فلما قدمتَ "زيدًا" المفعول، فقلت: ضرب زيدًا، قلت: غلامهُ، وكان الأصل: "غلامُ زيدٍ" فاستغنيت عن إظهاره لتقدمه". الأصول: ج٢ص ٢٣٨.

(٩٨) ينظر: الإنصاف: ج١ص ٥٦.

(٩٩) ينظر: الأصول: ج٢ص٢٣٩، شرح المفصل: ج١ص٢٣٠، شرح التسهيل:ج١ص١٦٠، التذييل: ج٢ص ٢٥٩.

(١٠٠) الشاهد في البيت: عود الضمير في قوله "علاته" إلى هرم، وهو متأخر في اللفظ عن الضمير. وهو من بحر البسيط، في: ديوان زهير بن أبي سلمى: ص ٣٨، المقتضب: ج٤ص ١٠٣، الإنصاف: ج١ص ٢٠٤، المقاصد الشافية: ج٣ص٤٧١.

(١٠١) قرأ حفص عن عاصم وحمزة (كاد يزيغ) بالياء، وقرأ الباقون (تزيغ) بالتاء. ينظر: البحر المحيط: ج٥ص٥١٨، الأزهري، معاني القراءات: ج١ص ٤٦٧.

(١٠٢) ذهب من منع ذلك إلى أن في كاد ضمير الشأن. ينظر: النحاس، إعراب القرآن: ج٢ص١٣٦، شرح المفصل: ج٢ص٣٣٩.

(١٠٣) البيت من البسيط، في: ديوانه: ص٦٠، الكتاب: ج٣ص٦٦، المقتضب: ج٢ص٧٠، الأصول: ج٢ص ١٩٢، الإنصاف: ج٢ص٥١٢.

(١٠٤) ينظر: الكتاب: ج٣ص ٦٦، شرح أبيات سيبويه: ج٢ص ٩٤، شرح المفصل: ج٥ص ١٠٩، الإنصاف: ج٢ص ٥١٣، المغني: ص٥٥٢.

(١٠٥) البيت من الطويل، وهو من شواهد: الكتاب: ج٣ص٧٨، الأصول: ج٢ص ١٩٤، السيرافي، شرح كتاب سيبويه: ج ٣ص ٢٧٥، إيضاح شواهد الإيضاح: ج٢ص ٦٨١، تلخيص الشواهد: ص٢٥١.

(١٠٦) ينظر: الكتاب: ج٣ص ٧٨، الأصول: ج٢ص ١٩٤، شرح أبيات سيبويه: ج٢ص١٥٠، التعليقة: ج٢ص ١٨٥.

(١٠٧) البيت من الرجز، منسوب إلى: جرير بن عبد الله البجلي، في: الكتاب: ج٣ص ٦٧، وبلا نسبة في: المقتضب: ج٢ص ٧٢، الأصول: ج٢ص ١٩٢، الإنصاف:ج٢ص٥١١، التعليقة: ج٢ص ١٨١، الهمع: ج٢ص ٥٨٨.

(١٠٨) ينظر: الكتاب: ج٣ص ٦٧، الأصول: ج٢ص ١٩٢، إيضاح شواهد الإيضاح:ج٢ص ٦٨١.

(١٠٩) الأصول: ج١ص ٢١٤، الفروق اللغوية: ص٣١، شرح المفصل: ج٢ص ٧.

(١١٠) المقتضب: ج٤ص ١٦٦، وينظر: الأصول: ج١ص ٢١٤.

(١١١) دلائل الإعجاز: ١٧٣.

(١١٢) ينظر: أمالي ابن الحاجب: ج٢ص ٥٤٦، شرح الرضي على الكافية: ج٢ص

(١١٣) ينظر: نتائج الفكر في النحو: ص١٨١– ١٨٢بتصرف.

(١١٤) جاء في الكتاب: "وقد يجوز نصبُه على نصب: هذا رجلٌ منطلقا، وهو قول عيسى. وزعم الخليل أن هذا جائز، ونصبُه كنصبه في المعرفة، جعله حالا، ولم يجعله وصفا. ومثل ذلك: مررتُ برجل قائما، إذا جعلتَ الممرورَ به في حال قيامٍ. وقد يجوز على هذا: فيها رجلٌ قائما، وهو قول الخليل رحمه الله". الكتاب:ج٢ص١١٢.

(١١٥) ينظر: معاني النحو: ج٢ص٢٥٣ – ٢٥٤.

(١١٦) مذهب أبي علي الشلوبين وابن عصفور. ينظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي: ج١ص٢١٨، البحر المحيط: ج٦ص ٤٠٦– ٤٠٧، الدر المصون: ج٧ص ٦٦– ٦٧.

(١١٧) قال سيبويه: " كأنّهم إنَّما يقدّمون الذي بيانه أهم لهم، وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعًا يُهِمَّانِهم ويَعْنِيانِهم" الكتاب:ج١ص ٣٤.